

## في البيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي:

# مواصلة نهج الحوار بين أطراف العمل السياسي في إطار الالتزام بالثوابت الوطنية

## وضع برنامج زمني محدد للحوار حول التعديلات الدستورية والقانونية



صنعا/14 أكتوبر:

ودعا إلى وضع برنامج زمني محدد للحوار حول التعديلات الدستورية والقانونية بكل ما تتضمنه من إصلاحات وفي مقدمتها تطوير النظام السياسي، والنظام الانتخابي، وتطوير تشريعات الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وطالب بمزيد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، وتطوير السلطة التشريعية من خلال الأخذ بمبدأ الثنائية البرلمانية.

وأوصى بدعم ترشيح النساء في المجالس المنتخبة المحلية والنيابية، وبما لا يقل عن نسبة 15% ورفع نسبة مشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى، بما لا يقل عن 10%، مؤكداً على ضرورة تمثيل المرأة في مختلف اللجان الرسمية والتمثيل في الوفود الرسمية المشاركة في الفعاليات الخارجية.

ودعا الأحزاب إلى التسامي فوق الخلافات وتجاوز الرؤى الحزبية الضيقة التي تستهدف إضاعة الجهود الوطنية.

وأكد البيان الختامي للدورة الثانية للمؤتمر العام السابع التي شارك فيها أكثر من 6 آلاف عضو ضرورة وضع التحديات التي يواجهها الوطن في دائرة الضوء أمام الأحزاب والمواطنين كافة؛ ليكون الجميع على بصيرة وعلم بالأحداث الجارية بوقائعها الصحيحة دون تهوين أو تهويل، والعمل الجاد على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها وقهرها.

أشاد المؤتمر الشعبي العام بمواقف قادة دول مجلس التعاون الخليجي في دعم اليمن ووحدته وأمنه واستقراره ومسيرته التنموية، ودعا الحكومة إلى سرعة العمل للاندماج والتكامل الاقتصادي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي، كما ثمن جهود قادة دول الخليج خلال قمة الرياض بشأن بحث الأولوية لاستيعاب العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وعبر البيان الختامي للدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام عن إشاداته بمواقف الدول الشقيقة والصديقة الداعمة لليمن ووحدته وأمنه واستقراره وباعتبار أن ذلك يمثل عنصراً مهماً للأمن والاستقرار في المنطقة.

كما عبر البيان الختامي للدورة الثانية للمؤتمر العام السابع التي اختتمت أمس الأربعاء بصنعا عن تقديره لتوافق المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب اللقاء المشترك على تمديد فترة مجلس النواب، وتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين وتغليب المصلحة الوطنية.

وشدد على ضرورة استثمار المدة الزمنية التي أتاحتها مسألة تأجيل الانتخابات، لمزيد من الحوار والتفاعل والفهم المتبادل بين كافة القوى السياسية على أهمية إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وشفافة تضمنها تجربتنا الديمقراطية الرائدة.

## الإشادة بالدور الوطني والبطولي للقوات المسلحة والأمن في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وسيادته وصيانة مكتسباته

## إدانة كل ما تقوم به العناصر الخارجة على الدستور والقانون في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية وصدعة من أعمال تخريبية و تحريض مناطق

والجمهورية والحرية والديمقراطية.

وإذ يقدر المؤتمر الشعبي العام لرئيسه كلمته الوطنية المضنية، ومما احتوته من توجهات وطنية صادقة مضامين بارزة، تلقي الضوء على أبعاد المسيرة الوطنية في مرحلتها الراهنة، ورحم الصعوبات والتحديات التي تواجه بلادنا في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم، وانعكاساتها على اليمن والأمن العربي والإسلامية، وما يتخللها الأمر من حشد الطاقات، وتصانف الجهود، وانتهاج سياسة مدروسة قادرة على استيعاب متطلبات النهوض، ومواكبة المستجدات والتطورات في مختلف المجالات، والتوجهات الوطنية التي يجب على المؤتمر الشعبي العام والأحزاب السياسية والمستقلين ومنظمات المجتمع المدني استيعابها وتفهمها، والسير على منوالها، لما تنسج به من اتساع الرؤية، وموضوعية النظرة، وسلامة الفكر، ومصادقية التوجه لحل المشكلات والقضايا الحياتية الراهنة من منظور وطني؛ أثبت في كل المواقف حكمة وروية الثاقبة في تحقيق الأهداف الوطنية السامية ولذا يعتبر أعضاء المؤتمر العام كلمتي الأخ الرئيس في جلستي الافتتاح والاختتام لهذا المؤتمر وتيقن وتيقنت وطنيتين مهمتين من وثائق وأدبيات المؤتمر العام، باعتبارهما نبراساً مضيئاً، تجسدان المعاني الوطنية والطموحات الشعبية، محددين الوسائل المحققة لكل الأمال والتطلعات، كما ثمن المؤتمر العام كل ما ورد في هاتين الكلمتين من توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية، ويدعو مختلف تكوينات المؤتمر، وكافة الأعضاء إلى الوقوف أمامها، ودراستها دراسة عميقة، واستيعاب مفردات مضامينها وتمثلها في نشاطاتهم المستقبلية.

كما يؤكد المؤتمر موافقته على تقرير الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام وما تضمنته من تشخيص لواقع المشهد الوطني السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتنموي، مستعرضاً أنشطة اللجنة الدائمة وتكويناتها، والهيئات الوزارية والنيابية والشورية على صعيد الحياة التنظيمية، والتنفيذية بين دورتي الافتتاح، والعلاقة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، كما تناول التقرير الرؤى والتوجهات المستقبلية لعمل ونشاط عمل المؤتمر الشعبي العام خلال المرحلة المقبلة، ورؤية وتوجهات المؤتمر للإصلاحات السياسية والاقتصادية، والحوار السياسي والعمل التنظيمي كما استمع المؤتمر إلى الكلمة الشاملة التي ألقاها الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء رئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر الشعبي العام التي قدم فيها شرحاً واضحاً للإنجازات الكبيرة التي حققتها الحكومة في عملها خلال الفترة الماضية في تنفيذ البرنامج الرئاسي وبرنامجهما الحكومي وتصديها لمعالجة العديد من القضايا التنفيذية والاقتصادية... كما تم استعراض تقرير هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي، الذي تضمن تقييماً لآداء التكوينات، واقتراحاً للمعالجات، وترسيخ القيم التنظيمية، بما يكفل تحسين الأداء المؤتمري في شتى المجالات وقد تم خلال جلسة العمل الأولى انتخاب عدد (11) لجنةً مبنيةً عن المؤتمر وهي:

وفيما عبر البيان عن رفضه لكل الدعوات المناطية وثقافة العنف والكرامية أشاد بالدور الوطني والبطولي الذي تنهض به القوات المسلحة والأمن في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وسيادته وصيانة مكتسباته وأكد على الإهتمام بمنسوبي هذه المؤسسة الوطنية الكبرى والارتقاء بمستواهم مهنياً وعسكرياً ومواصلة تعزيز القوة الدفاعية والأمنية.

وطالب المؤتمر مجلس النواب بالعمل على سرعة إنجاز تشريع خاص يتضمن تجريم كافة الأعمال الخارجة على الوحدة والتصرفات المعادية للوحدة الوطنية.

ودعا المؤتمر بما تبذله الدولة من جهود في مكافحة ظاهرة الإرهاب التي يعاني منها العالم والمنطقة العربية ومنها اليمن، وما يبذل في سبيل مواجهتها حماية للاقتصاد والمكتسبات الوطنية وحماية لأرواح المواطنين الأبرياء.

ولمّا أشاد المؤتمر على سرعة وضع البرامج التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي (2020م) والاستمرار في تطوير نظام السلطة المحلية إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

وأوصى المؤتمر العام بإعادة إعمار المناطق المتضررة من كوارث السيول، والاستمرار في تنفيذ مشروع الرئيس الصالح السكتي والزراعي للشباب ومحدودي الدخل.

وعلى الصعيد العربي، أشاد المؤتمر بجهود فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في تعزيز العمل العربي المشترك ودعوته في القمة العربية العشرين المنعقدة في الدوحة إلى اعتماد المبادرة اليمنية لتفعيل العمل العربي المشترك والتي أقرها البرلمان العربي باعتبارها الوسيلة للارتقاء بالعمل العربي المشترك، وإدانة المؤتمر أعمال القرصنة والسطو على السفن في خليج عدن والبحر العربي وغرب المحيط الهندي وأشاد بالدور البطولي الزراعي الذي تقوم به قواتنا البحرية وقوات خفر السواحل في هذا الصدد وثمن عالياً الجهود التي تبذلها الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وتبارك جهود التعاون الإقليمي والدولي من أجل تأمين المياه الإقليمية والممرات الدولية، بهدف إنهاء كل أعمال القرصنة.

فيما يلي نص البيان:

البيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام 5-6 مايو 2009م

والحمد لله رب العالمين القائل في محكم كتابه العزيز

أَخْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَالصلاة والسلام على نبينا محمد الصادق الأمين.

في ظل مناخ وطني وحدوي محصن ضد كل التشويشات والاختراقات وإرادة يمنية أبية مؤمنة وحكيمة قادرة على التصدي والتغلب على كل التحديات وفي أجواء ديمقراطية مفعمة بالثقة الغالبة بالوطن الخالد وبالشعب